محليات

٨ آلاف حالة طلاق بدمشق وريفها.. ومحاكم المسلحين تطلق المرأة لأسباب سياسية

انخفاض حالات الطلاق لوقوع أغلبها خارج المحاكم لصعوبة الوصول إليها

العلبي لـ«الوطن»: ١٥ محكمة من أصل ٢٢ موجودة في مناطقها بالريف

محمد منار حميجو

كشفت إحصائيات رسمية في عدليتي دمشق وريفها أن عدد حالات الطلاق فيها بلغت أكثر من ٨ آلاف حالة سواء كان طلاقاً إدارياً أم تفريقاً مشيرة إلى أن نسبة الطلاق في المحافظة انخفضت مقارنة بعام ٢٠١٤ والذي بلغ عدد حالات الطلاق إلى ١١ ألف في العدليتين.

وبينت الإحصائيات التي حصلت عليها «الوطن» أن انخفاض عدد حالات الطلاق يعود إلى أن الكثير من الحالات تتم خارج المحكمة ولاسيما في محاكم الريف ومنها على سبيل المثال محكمة المليحة ومقرها عدلية الريف فلم يحدث فيها أي حالة طلاق أو زواج بمعنى آخر أنه لم يراجع المحكمة أي مواطن من تلك المنطقة.

وأضافت الإحصائيات: إن بعض المحاكم في الريف أيضاً سجلت حالات طلاق ضئيلة ومنها محكمة الفيجة بـ٣ حالات فقط والتل بـ٨ حالات وحرستا بـ١٥ حالة معتبرة أن هذه الأرقام تدل بشكل واضح على مدى قلة المراجعين فيها.

ورأت مصادر قضائية أن الطلاق لم ينخفض في محافظة دمشق وريفها بسبب أن الناس عزفوا عن الطلاق بل في ظل الظروف الراهنة هناك الكثير من الحالات حدثت ولاسيما في مناطق الريف الساخنة إلا أن صعوبة الوصول إلى مقر المحكمة الشرعية حالت دون تثبيت الطلاق فيها.

وبينت المصادر أن عدداً كبيراً من النساء طلقن في المناطق الساخنة نتيجة الفتاوى الشرعية الباطلة مما يسمى المحاكم الشرعية للمسلحين ومنها على سبيل المثال أن إحدى النساء راجعت محكمة شرعية دوما ومقرها عدلية الريف على أنها طلقت من زوجها بسبب مواقف سياسية وذلك بأن زوجها معارض لأفعال المسلحين في تلك المنطقة ما دفع المحكمة إلى تطليقها منه.

ولفتت المصادر إلى أن هذه الحالات تحدث دائماً في تلك المناطق وهو أن تطلق المرأة من دون أي سبب لمجرد أن زوجها لا يوافق فكره مع المجموعات المسلحة مشيرة إلى أن هناك حالات عديدة راجعت محاكم الشرعية سواء في المدينة أو الريف تسأل عن صحة هذا الطلاق.

وأوضحت المصادر أنه بعد الأزمة ستكتشف حالات فظيعة حدثت مخالفة للشريعة والقانون وهذا يشكل خطراً كبيراً على المجتمع محذرة من ضياع الأنساب جراء هذه التصرفات غير المقبولة ولاسيما أن طلاق المرأة من زوجها عند المجموعات المسلحة سهلة جداً وأنها تتم بالقوة في حال رفض الزوج أو الزوجة ذلك.

وفي سياق متصل أعلن المحامي العام بريف دمشق ماهر العلبي أن عدد المحاكم التي نقلت من مناطق وجودها إلى مقر العدلية ٧ محاكم فقط من أصل ٢٢ محكمة ومنها النشابية ودوما وحرستا وعربين والمليحة معتبراً أن جميع المحاكم تعمل بشكل نظامي وهي تضم غرف شرعية وصلح وتحقيق وغرف مدنية.

وأكد العلبي أن معظم الأضابير التي توجد في بعض محاكم الريف الساخنة سليمة ضارباً مثلاً أن أضابير محكمة داريا ٨٠ بالمئة منها لا تزال موجودة في مجمع المحكمة مشيراً إلى أن الأهالي لعبوا دوراً كبيراً في الحفاظ عليها إضافة إلى دور لجان المصالحة بمنع العصابات المسلحة من حرقها أو إتلافها.

وقال العلبي: إن الحفاظ على هذه الأضابير سيسهل عمل عدلية الريف في المستقبل بإرجاع الحقوق إلى أصحابها ولاسيما أن هناك الكثير من الأضابير المتعلقة بالأمور المدنية ومنها نقل تثبيت البيوع ونقل ملكية عقار وغيره من حقوق الناس.

وأشار العلبي إلى أن العدلية ستحاول نقل هذه الأضابير من تلك المناطق إلى مقر العدلية وهذا يحتاج إلى تعاون مع لجان المصالحة والأهالي لإنجاز هذا الموضوع.

الزواج المدني... زنى

رفض تثبيت زواج مسلمة من مسيحي.. وواقعة أخرى رجل تزوج بأختين

ميليا عبد اللطيف

كشف محمود المعراوي القاضي الشرعي الأول في دمشق أن أغلب الناس يجهلون المدلول الحقيقي للزواج المدني، فالعقد الذي ينشأ بين طرفين بحضور الشاهدين عقد صحيح، لأن أساسه الإيجاب والقبول، لذلك عقد الزواج في الإسلام أصله مدني أما المتعارف عليه حالياً للزواج المدني فهو إيجاب وقبول لكن بغض النظر عن الأحكام الشرعية الأخرى، مثلا زواج المسلمة بمسيحي برضا الطرفين زواج باطل، وكذلك زواج المرأة المتزوجة برجل آخر، مؤكداً أن الزواج المدني يعني التحلل من القيود الشرعية لعقد الزواج لأي دين أو طائفة، علماً أنه في سورية محاكم بداية تنظر بأمور الأحوال الشخصية للأجانب فقط الذين يخضعون في بلادهم لقانون مدني.

وبين المعراوي أن للزواج المدني مخاطر كبيرة وينتشر في أوروبا بكثرة ما أدى إلى ما يسمى زواج (المثل) الذي لا يرضى به إنسان عاقل، فالزواج هو الارتباط بين زوجين بقوله تعالى (وخلقنا من كل شيء زوجين اثنين) بهدف استمرار نسل الإنسان في الأرض، أما زواج المثل فهو شذوذ بالمطلق لخروجه عن الفطرة السليمة للإنسان، حيث جعل الله الأساس في الزواج لقضاء الشهوة الموجودة فيزيولوجياً في البشر من هنا جعل لهذا التواصل طريقاً مشروعاً ومنطقياً هو مؤسسة الزواج.

ويعرض القاضي الشرعي الأول بعض حالات الزواج المدني والتي رفض تثبيتها في المحكمة الشرعية منها زواج امرأة مسلمة من رجل مسيحي أثناء وجودهما في فرنسا حيث أنجبا ولداً وتم تسجيله في المحكمة المدنية هناك، تركيا لتثبيت زواجهما بعقد مدني هناك، ما يعني أن الزوج جمع بين الأختين، وهذا محرم في الشريعة الإسلامية، مشدداً على ضرورة ألا نلتف على الأحكام الشرعية وألا يصبح مجتمعنا متفلتاً كأوروبا التي ذكر أحد إحصاءاتها أن ٦٥٪ من طالبات المدارس الإعدادية أجهضن لأنه حسب قانونهم يمنع الزواج قبل بلوغ ٢١ سنة، علماً أن الكثير من الأوروبيين لا يعرفون حقيقية أبويهم، وأنهم أتوا نتيجة علاقة غير مشروعة لذلك يتكون لديهم نقمة على المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة الجرائم عندهم، مضيفاً: إن العقد الفاسد يكون في حال تزوج الرجل بفتاة واكتشف بعد فترة أنها أختها بالرضاعة يسمى عقداً فاسداً، ومباشرة يتم التفريق بينهما لكن مع حفظ النسب وحقوق الزوجة، أما في حال تم العقد بعدها تبين لهم وقبل الدخول أنها أختها في الرضاعة فحكم هذا العقد باطل ولا يترب عليه أي آثار.

وختم القاضي الشرعي الأول بالقول: إن الزواج المدني في سورية مخالف للنظام العام السوري وقانون الأحوال الشخصية، فلا يمكن الاعتراف فيه بأي شكل من الأشكال، كما لا يتم تسجيله في المحكمة، حكمه كالزنى تماماً لأنه مخالف للأحكام الشرعية.

لكن لم يتم تسجيل الزواج والطفل في المحكمة الشرعية في سورية وذلك حسب قانون الأحوال الشخصية، والشريعة الإسلامية هو زواج باطل حكمه حكم الزنى، حيث يثبت ابن الزنى لأمه، وليس لأبيه، لذلك لا يثبت نسب المسلمة من مسيحي، إضافة إلى وجود حالات أخرى منها امرأة اكتشفت بعد زواجها بفترة أن زوجها قد تزوج بأختها وقد سافرا إلى

..والزواج المؤقت... صحيح

القاضي الشرعي الأول: إذا قال الرجل أتزوجك لمدة سنة على مهر كذا.. فهذا عقد زواج

الوطن

هناك أنواع كثيرة من الزيجات ومنها المتعة والمسيار لكن أغلب السوريين لا تعرف أحكامها في القانون العام السوري، متى تكون فاسدة أو باطلة؟ وهل تسجل في المحاكم الشرعية أم لا؟ هذا ما أكده محمود المعراوي القاضي الشرعي الأول في دمشق في تصريح لـ«الوطن» أن زواج المتعة عبارة عن مؤقت لمدة معينة لقاء أجر معين، وهناك نوعان من الزواج مؤقت ومتعة، الفرق بينهما اللفظ فقط، فإذا قال الرجل للمرأة أتزوجك لمدة سنة على مهر قدره كذا، فإذا قبلت، يكون هذا العقد صحيحاً إن وجد شاهدان، وينشأ كل آثاره لكن يبطل الشرط، وبعد انقضاء السنة لا تعد الزوجة مطلقة إلا إذا أقدم الزوج على ذلك، أو طالبت بدعوى تفريق.

أما الحالة الثانية عندما يقول لها متعيني بنفسك لمدة كذا لقاء أجر مقداره كذا فقالت له أمتعك بنفسي، مبيناً أن نكاح المتعة في سورية باطل ومخالف للنظام العام، علماً أن مبدأ المتعة متعارف عليه في الجاهلية وبقي حتى في عهد الرسول (ص) الذي حرمه بعد انتصارهم بغزوة خيبر أثناء العودة إلى المدينة المنورة.

وذكر المعراوي أن الفقهاء الأربعة حرموا نكاح المتعة قولاً واحداً، إلا أنهم اختلفوا فيما إذا كان باطلاً أم فاسداً، لكن وبحسب قانون الأحوال الشخصية حكمه فاسد لأن القانون نص على حالة واحدة بالبطلان وهي زواج المسلمة من غير المسلم أما البقية فكله فاسد، فإذا كان الزواج نكاح متعة فهو فاسد، أما إذا كان مؤقتاً يكون العقد صحيحاً والشرط باطلاً لذلك في سورية واستناداً إلى القانون لا يوجد نكاح متعة ولا يسجل بأي محكمة شرعية ، لأن هدف هذا الزواج فقط اشباع الرغبة الجنسية، حيث يقول تعالى (وجعل بينكم مودة ورحمة) فأين المودة التي تترك فيها الزوجة بعد أيام أو أشهر قليلة لتذهب لرجل آخر، ويقول تعالى (خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها).

وكشف القاضي الشرعي الأول كذلك عن وجود نكاح المسيار والمتعارف عليه حديثا حيث يمكن للشخص الذي يتنقل من بلد إلى آخر حسب طبيعة عمله، أن يأخذ في كل بلد زوجة، لكن بحدود الشرع وهي أربع زوجات إلا أنه يشترط في عقد زواج المسيار إسقاط جميع حقوق الزوجة حيث تقبل بالزواج من دون مهر أو نفقة أو حتى مطالبتها بعدالة مع الزوجات الأخريات أو بمسكن شرعي، مشيراً أن حكمه في قانون الأحوال الشخصية ما دام صحيحاً من حيث مبدأ الانعقاد بالإيجاب والقبول وبحضور شاهدين وولي، فهو عقد صحيح، أما الشروط الأخرى فجميعها تسقط وليس لها أي اعتبار، ويمكن للزوجة أن تطالب بكل حقوقها حيث لا يعتد عنها القانون بإسقاط الحقوق ولا يؤخذ فيها نهائياً، وختم بالقول: إن زواج المسيار يعامل معاملة الشرعي وفق الأحكام الشرعية، علماً أن هذا النوع من الزواج مشهور بالدرجة الأولى باليمن تليها السعودية ثم مصر.

المحافظ يتابع «الفساد التربوي» في الحسكة

الحسكة - دحام السلطان

استعرض محافظ الحسكة المهندس محمد زعال العلي خلال اجتماعه بالأسرة التربوية بالمحافظة، مجمل مفردات العملية التربوية في كامل المجمعات الإدارية على مستوى المحافظة والواقعة تحت سيطرة الدولة، والوقوف عند مواضيعها المطروحة للنقاش في نهاية الفصل الأول من العام الدراسي، والمتعلقة بعدد الطلاب المسجّلين في الصف الأول الابتدائي وعدد الملتحقين منهم بالمدارس، وعدد الذين لم يسجلوا من الذين لم تسعفهم ظروفهم للتسجيل وبنسبة وتناسب وأرقام دقيقة، ومدى التزام العاملين الأصلاء والوكلاء بالدوام المدرسي وفق الشواغر الموجودة في المدارس والتزامهم بالمنهاج المدرسي، ومسألة نقص الكادر التدريسي بالمواد الاختصاصية لكافة المراحل التعليمية، وموضوع المدرّسين والمعلمين المفرزين من المدن إلى الأرياف غير الملتزمين بالدوام المدرسي ووجوب اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم، وواقع صيانة وتأهيل المدارس ومتطلباتها للترميم والتي يصل عددها اليوم إلى ١٩٧ مدرسة بحاجة إلى الصيانة والترميم، ومستلزمات استقرار العملية التربوية للفصل الدراسي الثاني.

واطلع على جوانب التقصير والخلل ومناقشة حالات الضعف وتدنّي مستوى الأداء في بعض الإدارات المدرسية التي لم يُكتب التوفيق لها ولا الخيارات المناسبة حين تكليفها بالعمل، والتي كانت هزيلة وضعيفة ولا تزال تلقي بفشلها الإداري على كاهل شمّاعة الأزمة..!

وأكد متابعة الحالات القانونية للعاملين وواقع حركتهم في المدارس من خلال رفع حالات الغياب والإجازات والانقطاع عن العمل وتقييمهم بالشكل الصحيح وبيان مدى قدراتهم وإمكانياتهم التربوية، والوقوف بحزم عند حالات الفساد وبواعثها بفعل الاختراقات التي حصلت خلال العام الماضي.

وأدت إلى الاعتداء على المال العام بحزم وشدة، نتيجة لتزوير بعض المعتمدين للمستندات الورقية المالية، ومطالباً بالتعاون والتكاتف وعدم التستّر على الفساد والمفسدين، والعمل بروح المحبة والتعاون والتنسيق مع المؤسسة التربوية بشكلها الهرمي التصاعدي لإنجاز العمل وفق إيجاد ثقافة المحافظة على البعض في الإدارة التربوية.

وبيّنت مديرة التربية بالحسكة: أن الاجتماع كان مناسبة لتقييم أداء العملية الامتحانية التي تقدّم إليها ٢٨٠ ألف طالب على مستوى كافة الصفوف ولمختلف المراحل الدراسية، ورصد مواطن الخلل والضعف في المجمعات الإدارية التربوية والسبل إلى تذليلها ومعالجتها، ومدى التزام العاملين والطلاب والوكلاء بالدوام المدرسي، واحتياجات العملية التربوية ومستلزماتها من المدافئ والمحروقات والجلاء المدرسي والصيانات اللازمة للمدارس التي تمت صيانة ١٢٢ مدرسة بكلفة ٥٠ مليون ليرة سورية على نفقة التربية، و٩٣ مدرسة بكلفة ٢٣ مليون ليرة سورية على نفقة منظمة اليونيسيف، و١٤ مدرسة على نفقة منظمة الإغاثة الإسلامية الفرنسية غير معلومة الكلفة المالية التي كانت لازمة للصيانة خلال العام الماضي ٢٠١٥، وأضافت: هي دعوة أيضاً للاستفادة من نقاط الضعف التي مررنا بها خلال الفصل الدراسي الأول، واحتياجات المحافظة من الضروريات اللازمة الأخرى لاستمرارية العملية التربوية بالشكل الصحيح ومستوى الأداء التعليمي خلال الفصل الدراسي الثاني.

عندما يتحدث المصرفيون: الأطباء وشركات التأمين رابحة على حساب المرضى

محمود الصالح

إن حامل البطاقة الصحية غير محظوظ وأصابته الخيبة من المعاملة غير الجيدة من شركات إدارة النفقات الطبية حيث يحصل العامل على أدنى الخدمات وقد تخلى الأطباء والصيادلة والمشافي وإدارة الخدمات الطبية عن واجبهم الإنساني لكون العامل المادي هو الأساس في تقديم الخدمات العلاجية تحقيقاً لرغبة شركات التأمين الصحي على حساب المشمولين بالتأمين هذا ما يراه عمال الصحة ويؤكدون من خلال مؤتمرهم السنوي أن شركات التأمين رابحة جداً والسورية للتأمين، تقف بين الربح والخسارة وتغيب وزارة الصحة عن القضية التي تتحكم بمصير آلاف المرضى.

الاتحاد العام لنقابات العمال استطاع أن ينصف العاملين لديه من خلال التأمين الصحي المناسب وهو يسعى لإنصاف باقي العاملين في الدولة.

ومن جانب آخر ناقش عمال المصارف والتأمين في مؤتمرهم الواقع الاقتصادي في البلاد حيث تبين أن هناك تراجعاً مستمراً في الناتج المحلي حيث كان قبل الأزمة ٦٠ مليار دولار انخفض عام ٢٠١٣ إلى ٣٣ مليار دولار وفي عام ٢٠١٤ وصل إلى ٢٣ مليار دولار وحسب رأي المركز السوري لأبحاث السياسات فإن خسارة الاقتصاد

شهرياً هي ٣,٨ مليارات دولار ما زاد معدل الفقر إلى أرقام مرعبة حيث دخل دائرة الفقر ٧,٩ ملايين مواطن منهم ٤,٤ ملايين تحت خط الفقر وخسر ٢,٣ مليون مواطن مصادر رزقهم وبلغت نسبة البطالة ٤٩٪ وهناك ١٠ ملايين مواطن مهددة معيشتهم مع استمرار الأزمة، وفيما يتعلق بواقع المصارف العاملة في البلاد فقد بلغت المبالغ المودعة لدى المصرف التجاري السوري حتى نهاية النصف الأول من العام الماضي ٥٤٢ مليار ليرة، بينما بلغت اقراضات المصرف الزراعي التعاوني ٥ مليارات ليرة أكبرها للقطاع العام وساهم بتمويل شراء الحبوب بمبلغ ٣١ مليار ليرة سورية، وبلغت كتلة الودائع لدى المصرف الزراعي التعاوني حتى نهاية آب الماضي ٣٠ مليار ليرة سورية.

أما المصرف الصناعي فقد بلغت الودائع والحسابات الجارية لديه حتى نهاية النصف الثاني من العام الماضي ٢٩ مليار ليرة وقام المصرف بتوظيف بلغ ٢٩,٦ مليار ليرة سورية.

وتمت تسوية ديون بقيمة ٢٠ مليار ليرة، على حين بلغت الديون المتعثرة نحو ٢٠ مليار ليرة وهي موزعة على ١٠ آلاف شخص تجري ملاحقتهم قضائياً وفق الأصول.

ويعتبر مصرف التسليف الشعبي من أقل المصارف في الديون، حيث بلغ حجم ديونه مليار ليرة موزعة على ٣٤٥ قرضاً وبلغت ودائع شهادات الاستثمار بجميع الفئات بحدود ٦١ مليار ليرة وبمعدل فائدة تصل إلى ١٠٪.

وتبين أيضاً أن قيمة الصادرات للعام الماضي وصلت إلى ٦٧,٤ مليار ليرة والواردات ٩٠٨ مليارات ليرة سورية وبلغ عجز الميزان التجاري السوري ٨٤٠ مليار ليرة نظراً لعدم قدرة الصادرات على تغطية المستوردات بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعانيها الاقتصاد الوطني.

هذا الواقع دفع ممثلي عمال المصارف والتأمين إلى المطالبة بإعادة النظر بالجزء المخصص للإنفاق الاستثماري في موازنة الدولة وإطلاق برنامج لتأهيل العاطلين من العمل وإعادة تأهيل القطاع الصناعي والزراعي وإعادة النظر في السياسات المالية وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية التي تتمتع بمزايا نسبية والتي تعتمد على الموارد المحلية في الإنتاج وتحقيق قيمة مضافة تساهم في دعم الاقتصادي الوطني من خلال التوسع في التصدير وفتح أسواق جديدة.